

## منظومة التأشيرات المحدثه تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من سبتمبر المقبل



أعلنت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، أن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي في شأن دخول وإقامة الأجانب بدولة الإمارات العربية المتحدة ستدخل حيز التنفيذ الرسمي في شهر سبتمبر/ أيلول المقبل. وكان مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، اعتمد اللائحة التنفيذية الجديدة التي تتضمن قواعد وضوابط جديدة وتبسيط وتسهيل إجراءات الدخول والإقامة بالدولة للأجانب وراغبي العمل والاستثمار والعيش من كل أنحاء العالم. وقال علي محمد الشامسي، رئيس الهيئة، إن المعالجة اللائحية لدخول وإقامة الأجانب بالدولة جاءت تلبية لمتطلبات المرحلة المقبلة، وتعبيراً عن الالتزام المؤسسي لمبادئ الخمسين لدولة الإمارات. وأشاد بالرؤية المستقبلية الثاقبة للقيادة الحكيمة للدولة ومجلس الوزراء الموقر، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وحرصهم على تعزيز ريادة وتنافسية دولة الإمارات بين دول المنطقة والعالم في مجال العيش والإقامة والاستثمار بالنسبة للأجانب، مشيراً إلى أن اللائحة التنفيذية تضمنت شروطاً وضوابط وإجراءات تؤسس لخدمات استباقية بروح وفكر الخمسين، وتلبي الاحتياجات المستقبلية لكل الفئات من الأجانب والمقيمين، وتجعل من دولة

الإمارات واحة للعيش والعمل والابتكار والاستثمار.

وأشار إلى أن القواعد والإجراءات الجديدة لدخول وإقامة الأجانب في الدولة تسهم في دعم مسيرة التنمية المستدامة وسياسة التنوع الاقتصادي التي تتبناها القيادة الحكيمة، من خلال استقطاب العمالة الماهرة والكفاءات العلمية وأصحاب الخبرات والمبدعين والمتخصصين المهرة في مجالات العمل كافة، بما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد وتمكينه من الريادة ومواجهة التحديات العالمية ومضاعفة معدلات النمو الاقتصادي. ولفت الشامسي إلى أن اللائحة التنفيذية الجديدة لدخول وإقامة الأجانب في الدولة تتميز بتعدد أنواع الإقامة، وإضافة أنواع جديدة منها لتناسب كل الفئات من المستثمرين ورواد الأعمال والنوابغ من المواهب والعلماء والمتخصصين وأوائل الطلبة والخريجين ورواد العمل الإنساني وخط الدفاع الأول والعمالة الماهرة في جميع المجالات، إضافة إلى تخفيف الأعباء وتبسيط الإجراءات وإضافة مزايا جديدة لحاملي الإقامة، والفصل بين الإقامة وصاحب العمل، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وجعل تجربة العيش والعمل والاستثمار في دولة الإمارات تجربة ممتعة وسعيدة. وتضمنت اللائحة التنفيذية الجديدة لدخول وإقامة الأجانب - المقرر دخولها حيز التنفيذ في سبتمبر/ أيلول المقبل - منظومة متكاملة وجيلاً جديداً من الإقامة بمزايا وتسهيلات كبيرة التي تستهدف استقطاب المستثمرين ورواد الأعمال والعمالة الماهرة عالية المستوى، وأصحاب العمل الحر، ومن أبرزها الإقامة الخضراء التي تمنح لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، وتتضمن مزايا أكبر لاستقدام أفراد أسر المقيمين في الدولة، ومدد سماح مرنة تصل إلى 6 أشهر بعد انتهاء أو إلغاء الإقامة.

وأكد حرص مجلس الوزراء الموقر على تعزيز قيم ومبادئ الاستقرار الأسري للأجانب من أصحاب الإقامة بأنواعها المختلفة، بما يعكس القيم والمبادئ الإنسانية التي غرسها الآباء المؤسسون وقامت عليها دولة الاتحاد، حيث تضمنت اللائحة التنفيذية مزايا جديدة لإقامة أفراد الأسرة من بينها السماح للأجنبي المقيم في الدولة باستقدام أفراد أسرته، كالزوج والأبناء بسهولة، كما تم رفع سن الأبناء المقرر منحهم الإقامة حتى 25 عاماً بعد أن كان 18 عاماً فقط، إضافة إلى منح تصريح الإقامة للبنات غير المتزوجات، والأبناء من أصحاب الهمم بغض النظر عن العمر، والسماح للحاصلين على الإقامة الخضراء باستقدام الأقارب من الدرجة الأولى.

ولفت إلى أن الهيئة ستقوم بتنفيذ خطة متكاملة لتوعية المتعاملين بالشروط والضوابط الجديدة لتأشيرات دخول وإقامة الأجانب خلال الفترة المقبلة، كما أنها ستتولى الرد على كل الاستفسارات الواردة عبر كل قنوات التواصل المعتمدة للجمهور، ومن خلال مراكز سعادة المتعاملين، لمساعدة المتعاملين على الاستفادة التامة مع المنظومة الجديدة وتحقيق الأهداف الوطنية والاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها.

((وام))